

11 May 2007
Arabic
Original: English

اللجنة التحضيرية لمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠١٠

الدورة الأولى

فيينا، ٣٠ نيسان/أبريل - ١١ أيار/مايو ٢٠٠٧

منظور نيوزيلندا بشأن المسائل المدرجة ضمن المجموعة الثالثة

- ١ - تود نيوزيلندا، بالإشارة إلى الموجز الوقائي للرئيس، ولا سيما ما يشير منه إلى الطاقة النووية والنقل، أن تسجل الموقف الذي سبق أن عبرت عنه في المؤتمر.
- ٢ - باعتبار نيوزيلندا مناصرة قويا من مناصري معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، فإنها تقر بأهمية التنفيذ الكامل لركائز المعاهدة الثلاث جميعها، وهي نزع السلاح النووي، وعدم الانتشار النووي، واستخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية. ولن يتسنى تحقيق هدفنا المشترك المتمثل في إقامة عالم خال من السلاح النووي إلا بتنفيذ كافة هذه الركائز تنفيذا متساويا.
- ٣ - وتقر نيوزيلندا بحق الدول الأطراف كافة في أن تكون قادرة على تطوير أبحاث الطاقة النووية وإنتاجها واستخدامها للأغراض السلمية، وفقا للمواد الأولى والثانية والثالثة من المعاهدة.
- ٤ - ومع أن نيوزيلندا قد رفضت توليد الطاقة النووية لنفسها، فهي تقر بحق الدول الأخرى في تقرير ما تراه مناسبا لها في هذا الصدد. ولكن نيوزيلندا تكرر، مع ذلك، التعبير عن اعتقادها بأن الطاقة النووية تتنافى مع مفهوم التنمية المستدامة، بالنظر إلى التكاليف المالية والإيكولوجية المترتبة في الأجل الطويل على النفايات النووية وخطر انتشار السلاح النووي.
- ٥ - وتعتقد نيوزيلندا اعتقادا راسخا بأن من الواجب أن تتاح للوكالة الدولية للطاقة الذرية كافة الأدوات الضرورية لتوفير ضمانات قوية للمجتمع الدولي بأن الأنشطة النووية التي تضطلع بها الدول موجهة إلى الأغراض السلمية ليس إلا. والبروتوكول الإضافي أداة رئيسية في هذا الصدد ويشكل، من وجهة نظر وفد بلدي، معيار التحقق المعاصر. وينبغي



أيضا أن يكون البروتوكول الاختياري، باعتباره معيار التحقق المعاصر، شرطا من شروط التوريدات النووية. ولا تفتأ نيوزيلندا تحت الدول التي لم تبرم بعد بروتوكولا إضافيا مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية على المبادرة إلى ذلك دون تأخير.

٦ - ومن مصلحتنا المشتركة أن نكفل استمرار إمكانية حصول كافة الدول الأطراف على التكنولوجيا النووية من أجل الأغراض السلمية، مع الحرص في الوقت نفسه على ألا تساهم تلك التكنولوجيات في انتشار الأسلحة النووية.

٧ - وترى نيوزيلندا أنه ينبغي وضع نُهج متعددة الأطراف لدورة الوقود النووي، مع إيلاء المراعاة الواجبة لحق الدول الأطراف في المعاهدة غير القابل للتصرف في أن تستخدم الطاقة النووية للأغراض السلمية، وفقا لأحكام المواد الأولى والثانية والثالثة من معاهدة عدم الانتشار.

٨ - وفي الوقت نفسه، تسلّم نيوزيلندا بأن النهج المتعددة الأطراف لدورة الوقود النووي ينبغي أن تكون مكتملة للصكوك الأولية لعدم الانتشار الرامية إلى التنفيذ الفعلي والشامل لضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية، ومن بينها البروتوكول الإضافي وضوابط التصدير الفعالة. ولا يزال تعزيز تنفيذ هذه الصكوك الأولية ذا أهمية قصوى.

٩ - وتولي نيوزيلندا أهمية خاصة للسلامة النووية، ولا سيما لتعزيز التعاون الدولي فيما يتعلق بشحن المواد الإشعاعية. ومن المهم التقيّد في شحن المواد الإشعاعية بأعلى ما يمكن من درجات السلامة والأمن المتعارف عليها، وتقديم معلومات عن عمليات الشحن تلك في الوقت المناسب. وفي هذا الصدد، ترحب نيوزيلندا بالالتزام الإيجابي في السنوات الأخيرة ما بين الدول الشاحنة والدول الساحلية فيما يتعلق بممارسات التواصل بينها، وتتطلع إلى إحراز مزيد من التقدم نحو فهم دواعي القلق ومعالجتها. ونأمل أن يسفر ذلك عن زيادة تعزيز الثقة المتبادلة، لا سيما عن طريق تحسين ممارسات التواصل الطوعي.

١٠ - وتؤيد نيوزيلندا أيضا تأييدا قويا استمرار عمل فريق الخبراء الدوليين المعني بالمسؤولية النووية، لا سيما فيما يتعلق بدراسته للثغرات القائمة في نظام المسؤولية النووية.

١١ - وتعتبر نيوزيلندا أن وضع نظام فعال لتحديد المسؤولية لضمان عدم الإضرار بالصحة البشرية وبالبيئة، فضلا عن عدم التسبب في خسائر اقتصادية محتملة من جراء حادث أو حدث أثناء النقل البحري للمواد الإشعاعية، يمثل أولوية رئيسية لها. وهذا الأمر له أهمية خاصة بالنسبة لمنطقتنا، نظرا إلى ضعف المجتمعات المحلية في جنوب المحيط الهادئ التي تعتمد اعتمادا شديدا على البيئة كمصدر لسبل رزقها الاقتصادية.